

العراق: إطلاق سراح السجناء السياسيين خطوة إيجابية نرحب بها ولكن يبقى الكثير يجب عمله

رحبت منظمة العفو الدولية، في خطاب موجه إلى الحكومة العراقية اليوم، بأنباء إطلاق سراح السجناء السياسيين في العراق إلا أنها طلبت توضيحاً عاجلاً بشأن أسماء المعتقلين السياسيين الذين استفادوا من قرار العفو هذا، حسبما ورد.

صدام الرئيس قبل من موقفاً مرسوماً بالعراق، تنفيذية هيئة أعلى وهو للثورة، الأعلى المجلس أصدر الأول، تشرين/أكتوبر 20 في الاعتقال قيد كانوا عرب مواطنون عنهم المفرج السجناء بين ومن ساعة 48 خلال السياسيين السجناء جميع عن بالعفو يأمر حسين، سجن من السجناء عشرات عن الإفراج عملية بعرض العراقي التفاوض قام لاحق، وقت وفي. أردنياً 80 بينهم من العراقية، السجون في عليهم الحكم صدر من بينهم ومن بالإعدام، أحكام ضدهم صدرت الذين هؤلاء العفو قرار شمل فقد ورد، وحسبما بغداد في غريب أبو خارجية بلدان لحساب بالتجسس المتهمون واستثنى بالخارج، المتواجدون وهؤلاء غائباً،

وعلى مدار السنين، قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق انتهاكات جسيمة ارتكبت على نطاق واسع في العراق طالت شتى قطاعات المجتمع. وكان من بين هذه الانتهاكات، التي ارتكبت على أيدي الجيش العراقي وأجهزة المخابرات والأمن: "اختفاء" الآلاف من المعتقلين، واستخدام عقوبة الإعدام بشكل واسع، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتقالات التعسفية، والاعتقال لفترات طويلة دون تهم أو محاكمة، والمحاكمات البالغة الجور والمحاكمات السرية، والتعذيب المنهجي للمشتبه في أنهم معارضون سياسيون، والعقوبات القضائية التي تمثل ضرباً من العقوبات القاسية واللاإنسانية، واحتجاز سجناء الرأي، والنفي القسري.

وكان معظم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان معارضين سياسيين مشتبه فيهم، من بينهم ضباط بالجيش والأمن أو ضباط جيش متقاعدون اشتبه في تأمرهم ضد الحكومة، وأقارب النشطاء المعارضين خارج البلاد، وأفراداً في أقليات دينية وعرقية، خاصة من الطائفتين الكردية والشيعية.

وفي الخطاب الذي أرسل إلى الحكومة العراقية اليوم، تسعى المنظمة للحصول على توضيح عاجل بشأن مصير آلاف الأشخاص الذين "اختفوا" في الثمانينيات وبعد حرب الخليج عام 1990، من بينهم SMM كويتي ومواطنون آخرون، وكذلك NMS من رجال الدين والطلاب الشيعة، الذين تم القبض عليهم في مدينة النجف الجنوبية. وتطالب المنظمة، وبشكل عاجل، بإلغاء جميع القوانين والممارسات التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في البلاد.